المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها
علي التعليم الفني في مصر
"دراسة تحليلية".

إعـداد

إبتسام سعيد حداد الشنواني

إشراف

أ.د. نادية حسن السيد
أستاذ التخطيط التربوي
كلية التربية ــ جامعة بنها.

أ.د.احمد غنيمي مهناوي
أستاذ أصول التربية
كلية التربية ــ جامعة بنها.

د. سمير محمد إبراهيم الديب
مدرس أصول التربية
كلية التربية ــ جامعة بنها.

المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها علي التعليم الفني في مصر "دراسة تحليلية".

إعداد

إبتسام سعيد حداد الشنواني

المستخلـــــص

شهد العالم عدداً من المتغيرات الاقتصادية المعاصرة والتي أثرت في مختلف جوانب الحياة. فأمامنا رأسمال يتحرك بغير قيود ، وأسواق اندمجت ، وشركات تحالفت ، ومنظمات مؤثرة عالميا ظهرت ، كل ذلك بفعل العولمة ،كما شهد العالم الثورة الصناعية الرابعة والتي انعكست علي كل مجالات الحياة وأولها الطريقة التي نعيش بها لما نتج عنها من تقدم في مجالات متعددة كالروبوتات ، بالإضافة إلي المتغيرات المحلية كنمو القطاع الخاص الذي يهتم باختيار الأفضل وتشجيع الاستثمار الخارجي ، وتلك المتغيرات لا يمكن تجاهلها لأنها أصبحت من حقائق الحياة المعاصرة ، ففرضت علي المؤسسات التعليمية إعادة النظر في هياكلها لتحقيق ما تمليها عليها التطورات الحادثة ، الأمر الذي يجعلنا نضافر الجهود لكي تكون لدينا منظومة تعليم فني تواكب المتغيرات الاقتصادية ،و يهدف البحث الحالي إلى التعرف على المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها علي التعليم الفني في مصر، وكيف يمكن للتعليم الفني مواكبتها ، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الاقتصادية – التعليم الفني.

competencies Contemporary Economic Variables and Their Implications on Technical Education in Egypt

"An analytical study".

Abstract

The world has witnessed a number of contemporary Obviously, economic changes that have affected various aspects of life. there is a capital that moves without restrictions, markets have merged, companies have allied, and globally influential organizations have emerged. All of these are a result of globalization. The world has witnessed the Fourth Industrial Revolution, which was reflected in all areas of life; the first of which is the way we live because of the progress that resulted from it in various fields such as robots, in addition to the local variables, such as the growth of the private sector, which is concerned with choosing the best and encouraging foreign investment. These variables cannot be ignored because they have become a reality of contemporary life. It imposed on educational institutions to reconsider their structures to achieve what the developments dictated on them, which makes us join efforts to have a technical education system that keeps pace with economic changes. The current research aims to identify contemporary economic variables and their implications for technical education in Egypt, and how technician education can keep up with them. The descriptive analytical method was used to achieve this.

Keywords: Economic variables - Technical education.

مقدمة:

شهد العالم عدداً من المتغيرات الاقتصادية المعاصرة والتي أثرت في مختلف جوانب الحياة، فأمامنا رأسمال يتحرك بغير قيود ، وأسواق اندمجت و دول تكتلت ، وشركات تحالفت ، ومنظمات مؤثرة عالميا ظهرت مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، كل ذلك بفعل العولمة ، إنها بيئة جديدة غير مسبوقة يتعامل معها الأفراد اليوم ،فماذا هم فاعلون (أحمد سيد مصطفي ، 2012م:17)،كما شهد العالم الثورة الصناعية الرابعة والتي انعكست علي كل مجالات الحياة وأولها الطريقة التي نعيش بها لما نتج عنها من تقدم في مجالات متعددة كالروبوتات ،بالإضافة إلي ما سبق فهناك متغيرات محلية كنمو القطاع الخاص الذي يهتم باختيار الأفضل وتشجيع الاستثمار الخارجي وتوفير الضمانات اللازمة لنجاحه .

وإذا كانت المؤسسة التعليمية وليدة أوضاع المجتمع الذي توجد فيه و تؤثر في حركاته العامة ، وتتأثر به ، فإن أي محاولة لتحديد معالم المؤسسة التعليمية في المجتمع ، لابد أن تقوم علي أساس التعرف علي المتغيرات المختلفة التي تواجهه في سياقاته ومنها المتغيرات الاقتصادية.(عقيل محمود رفاعي ، 2008م: 13)

وتلك المتغيرات لا يمكن تجاهلها لأنها أصبحت من حقائق الحياة المعاصرة ، ففرضت علي المؤسسات التعليمية إعادة النظر في هياكلها لتحقيق ما تمليها عليها التطورات الحادثة ، الأمر الذي جعل هناك ضرورة ماسة لتضافر الجهود لكي تكون لدينا منظومة تعليم تواكب المتغيرات الاقتصادية.

واستجابة لهذه التغيرات وتلك التحولات، تطلب الأمر أن يكون نظام التعليم المصري مصدراً للمستويات المرتفعة من المهارات اللازمة للقوي العاملة وكذا توفير أنظمة تعليمية وتدريبية عالية المستوي. (سحر محمد أبو راضي ، 2017م : 3-4)

ويعد التعليم الفني أحد مراحل التعليم قبل الجامعي و لأهميته في حياة المجتمعات التي تتطلع إلي التقدم والرقي فإن تطويره وإرساء قواعده هو السبيل إلي النهوض بالمجتمع ، لذا فإن التعليم الفني يأتي في مقدمة النظم التعليمية التي تساعد علي ذلك ، فالمجتمعات الحديثة تقوم دعائمها علي العمل والإنتاج ، وتقاس كفاءة الأفراد فيها بمقدار ما يقدمون من عمل وما يسهمون به للنهوض بالمجتمع. (السيد أحمد عبد الغفار ، 2008م: 35)، فالتعليم الفني هو الأساس لجميع جهود التنمية في المجتمع. يقوم بدورًا هاماً في دفع عجلة التنمية

وتحقيق أقصى معدلاتها. مهما كانت جودة خطط التنمية ، لم تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ومعدلاتها المستهدفة دون توافر الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وفنياً في جميع مجالات العمل والإنتاج. (Mahmoud,k,2018:23)

وعلي الرغم من هذا الدور ، وتلك الأهمية للتعليم الفني إلا أن واقعه يشوبه الكثير من أوجه القصور والضعف التي تجعله غير قادر علي أدائه لهذا الدور بشكل إيجابي ، وهذا ما أكدته كثير من الدراسات السابقة .

واتضح ذلك من دراسة (ابتسام حسنى أحمد،2015م:111-112) ، والتي توصلت إلي أن التعليم الفني يعاني من عدم توافر البيانات الكافية عن الاحتياجات الفعلية والمستقبلية من العمالة الفنية بمستوياتها وتخصصاتها ، بما لا يسمح بالتخطيط السليم الجيد ، وعدم مسايرة تطور وإدارة التعليم ونظمه لاتجاهات العصر ، و زيادة أعباء مديري المدارس ؛ نتيجة كبر حجم المدارس وزيادة أعبائها.

واتفق هذا مع ما أشارت إليه دراسة (محمد أنس محمد، 2015م:151) ، أن التعليم الفني يعاني من سوء إعداد الطالب لمواجهة التحديات الاقتصادية والمعرفية.

وهذا يعني قصور التعليم الفني عن التخطيط الجيد للتطوير لتلبية متطلبات سوق العمل ، والاستفادة من الفرص المحيطة بالمتغيرات المجتمعية المعاصرة في إعداد الطالب.

يضاف إلي هذا معوقات أخري تحول دون تحقيق التعليم الفني مستوي من الجودة ، وتتمثل هذه المعوقات في الآتي : (رانده محمد عبد السلام محمد، 2018م:214)

- فقدان المبني المدرسي لمواصفات الأمن والسلامة المهنية .
- قلة استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية بالتعليم الفني .
- زيادة الكثافة الطلابية بالفصول والورش والمعامل ، وقصر زمن الحصة المدرسية مما لا يساعد علي التحصيل العلمي الجيد كما لا يساعد علي الاكتساب المناسب للمهارات المهنية المطلوبة لسوق العمل. (ابتسام حسنى أحمد،2015م: 112)

فانخفاض الجودة بالتعليم الفني خلق انطباعا عاما ضد التعليم الفني (محمد يوسف يوسف جاد،2016م:113) ، مما يؤثر علي نظرة المجتمع المتدنية لهذا النوع من التعليم .

في ظل ما يواجه التعليم الفني في الوقت الراهن من أوجه قصور جعلته عاجزاً عن مواجهة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، فإن السبيل الوحيد أمام التعليم الفني هو تطوير منظومته، وإعادة تصميم كل عناصرها، و بلورة كل إمكانياته لمواجهة تلك المتغيرات.

لذا جاء البحث الحالي هادفً التعرف على المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها علي التعليم الفني في مصر ، وكيف يمكن للتعليم الفني مواكبتها ومن هنا تتحدد أبعاد مشكلة البحث.

مشكلة البحث: تبلورت مشكلة البحث الحالي في التساؤلات التالية :

1. ما ملامح التعليم الفني المصري ؟
2. ما المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وما انعكاساتها على التعليم الفني المصري؟
3. كيف يمكن للتعليم الفني مواكبة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ؟

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى التعرف على المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها علي التعليم الفني في مصر، وكيف يمكن للتعليم الفني مواكبتها.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من الآتي:

1. أهمية التعليم الفني و دوره في تحقيق التنمية .
2. ضرورة مراجعة التعليم الفني من حين لأخر لمواكبة المتغيرات الاقتصادية ومتطلباتها.
3. يكشف هذا البحث عن انعكاسات المتغيرات الاقتصادية المعاصرة علي التعليم الفني في مصر.

منهج البحث:اقتضي البحث الحالي استخدام التحليلي للتعرف في التعرف على المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها علي التعليم الفني في مصر.

حدود البحث: ركز البحث الحالي علي المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها علي التعليم الفني (صناعي – زراعي – تجاري – سياحي وفندقي) في مصر.

مصطلحات البحث:

- **التعليم الفني :**

هو: نوع من التعليم الذي يهدف إلي إعداد فئة الفني في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والسياحي والفندقي. ويتم القبول فيه بعد الحصول علي شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي. (سعيد الدقميري،2009م:25)، ويعرف أيضاً بأنه : نوع من التعليم الذي يمكن الطالب من معرفة أصول وفنون مهنية أو مهن عند خروجه إلي سوق العمل وتمكنه من مسايرة التطور الفني. (محمد حسن الحبشي وآخرون ،2011م:45)

ويمكن تعريف التعليم الفني تعريفاً إجرائياً يتناسب مع البحث الحالي بأنه:

أحد فروع التعليم قبل الجامعي ، تتم الدراسة فيه علي مستويين ،مستوي إعداد فئة (الفني) بالمدارس نظام الثلاث سنوات، ومستوي إعداد فئة (الفني الأول) بالمدارس نظام السنوات الخمسة ، يهدف إلي إكساب الفرد قدراً من المعلومات الفنية والمهارات العملية التي تواكب المتغيرات الاقتصادية المعاصرة و التي تمكن الطالب من ممارسة مهنة عند خروجه إلي سوق العمل .

- **المتغيرات الاقتصادية المعاصرة:**

تعرف المتغيرات الاقتصادية المعاصرة إجرائياً في ضوء البحث الحالي بأنها: مجموعة من المتغيرات العالمية (الشركات متعددة الجنسيات – التكتلات الاقتصادية– العولمة – الثورة الصناعية الرابعة – اتفاقية الجات) والمحلية (نمو القطاع الخاص – تشجيع الاستثمار الخارجي) والتي لها انعكاستها علي التعليم الفني وتتطلب ذلك تطوير التعليم الفني حتي يسهم في مواكبتها.

محاور البحث:

تناول البحث الحالي المحاور التالية:

المحور الأول :**ملامح التعليم الفني**.

المحور الثاني: **المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها علي التعليم الفني في مصر**.

المحور الثالث: **مواكبة التعليم الفني للمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**.

المحور الأول :ملامح التعليم الفني:

أولاً:فلسفة التعليم الفني :

تقوم فلسفة التعليم الفني علي توجيه كافة الأنشطة التي يمارسها الطلاب سواء كانت إدارية،أو تعليمية أوغيرها من الأنشطة نحو ضمان التطوير المستمر لجودة الخدمة التعليمية لتخريج كوادر قادرة علي المنافسة في سوق العمل خارجيا وداخليا.(وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ،2011م:13)

ولكن مع اتجاه الدولة نحو التنمية الشاملة تبنت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2030/2014م فلسفة جديدة تقوم علي الربط بين التعليم الفني والتنمية بوصفه مسئول عن إعداد الفني للعمل في مجال ما ، لذا ينبغي أن ينظم بحيث يلبي متطلبات المجتمع ، من كوادر قادرة علي تطوير و تحسين أساليب العمل والانتاج لخدمة خطط التنمية الشاملة بالدولة . (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني،2014م:97)

يتضح مما سبق أن فلسفة التعليم الفني اليوم تنتقل بالتعليم الفني من مجرد مهمة محدودة للتطوير المستمر لجودة الخدمة التعليمية لتخريج كوادر قادرة علي المنافسة في سوق العمل إلى مهمة أكبر وهي إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الشاملة بالدولة.

ثانياً:أهداف التعليم الفني:

تحظي أهداف التعليم بأهمية بالغة ؛ فهي تمثل نقطة البداية في سير العملية التعليمية ومصدر تنظيم وتوجيه للجهود المبذولة ، كما أنها تمثل المحكات الرئيسية لمعايرة إنجازات المؤسسة التعليمية.(أحمد محمود الزنفلي ، 2013م:337)

ووضوح هذه الأهداف ودقتها هو الضمان الحقيقي لتوجيه عملية التعليم والتعلم و تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة ، و مرت أهداف التعليم الفني ببعض التطورات ؛ وذلك لتطور فلسفته .

حيث نص قانون التعليم رقم (139) لسنة 1981م في المادة(30) و (38) الباب الرابع منه علي أن الهدف من التعليم الفني ما يلي: إعداد فئة (الفني) و (الفني الأول) في مجالات الزراعة، والصناعة، و التجارة، والخدمات، وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين . (رئاسة الجمهورية، 1981م : 9-11)

كما حددت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014-2030م الهدف من التعليم الفني فيما يلي: إعداد فني ماهر قادر على المنافسة بالسوق العالمية والإقليمية والمحلية ، ويشارك بإيجابية في تقدم الدولة. (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، 2014م:97)

وذلك تماشياً مع خطة الدولة نحو التنمية المستدامة فلم يعد التعليم الفني مطالباً بإعداد الطالب للمنافسة في سوق العمل فقط ولكن أيضا أصبح التعليم الفني أداة لخدمة خطة التنمية بالدولة من خلال إعداد طالب يسهم في التنمية.

ثالثاً:إدارة التعليم الفني:

تقوم إدارة التعليم الفني بدوراً جوهرياً في العملية التعليمية ، فهي معنية في المقام الأول بالمشاركة في صنع السياسة التعليمية ، وكذلك تنفيذها ، وتتضمن إدارة التعليم الفني أربعة مستويات وهي كالتالي:

1. المستوي القومي المركزي :يتمثل في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني،فيتولى وزير التربية و التعليم وفقاً للمادة الثانية من قانون التعليم رقم (139) لسنة 1981م وتعديلاته تطوير التعليم الفني وتحديثه وله بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم أن يصدر من الأحكام المؤقتة ما يقتضيه نظام الدارسة أو الخطط الدراسية أو مناهج الدارسة أو نظم الامتحان أو غير ذلك من الأحكام اللازمة. (رئاسة الجمهورية ،1981م: 1)
2. المستوي الإقليمي : يمثل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في الإشراف علي التعليم في المحافظات مديريات التربية والتعليم، ويقوم بتنفيذ ومتابعة الخطط التي تضعها الوزارة للتعليم الفني.
3. المستوي المحلي : وهو المستوي الثالث من مستويات إدارة التعليم الفني، ويقوم بالإشراف علي التعليم الفني علي المستوي المحلي وتتمثل في الإدارة التعليمية.

4. المستوي المدرسي: تنص المادتين (32) ،(40) من قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 م وتعديلاته علي أن : يكون في كل مدرسة فنية مجلس إدارة يعاون مديرها في الإدارة، ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص. (رئاسة الجمهورية ،1981م: 9-11)

وبعد تحليل المستويات الإدارية لإدارة التعليم الفني يتضح تعدد المستويات الإدارية مما يؤدي إلي تأخر القرارات وإهدار الوقت وتعطيل العمل ، ويتضح أيضاً أن عملية صنع القرار مركزية تنحصر في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، أما الجهات المحلية مسئولة عن تنفيذ تلك القرارات فقط .

يضاف إلي ما سبق معاناة إدارة التعليم الفني من بعض أوجه القصور ومنها :

- قصور وعي إدارة المدارس بأهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، وعدم اهتمام القائمين علي الإدارة بمشاركة البيئة المحيطة بهم ؛ نتيجة لقلة القائمين علي الإدارة أثناء الخدمة.(أميرة عبد الحكيم منصور،2017م: 185-260)

- قلة استخدام الأساليب الإدارية الحديثة التي تتناسب مع متغيرات العصر.(إيمان ذكي أحمد رزق سالم ،2017م: 155)

يتضح مما سبق أن إدارة التعليم الفني في عزلة عن المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، مما يقتضي تطويرها لمواكبتها.

رابعاً:تمويل التعليم الفني:

تظل قضية تمويل التعليم وخاصة التعليم الفني إحدى القضايا الحاسمة ، التي تحد كثيراً من تحقيق أهدافه ، وفي إطار السياسة التعليمية الراهنة يحدد المختصون عدة مصادر لتمويل التعليم الفني في مصر ، وهي كالتالي:

المصدر الأول : المصادر الحكومية (ميزانية الدولة) :

يخصص جزء من ميزانية الدولة للتعليم الفني ، ويعتمد التمويل الحكومي على المصروفات الدراسية التي تحصل من الطلاب والضرائب العامة والرسوم.

ويعد التمويل الحكومي أهم مصادر تمويل التعليم وبخاصة في الدول التي تفضل: الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق المساواة فيما تقدمة من خدمات تعليمية لكافة المستويات والمراحل والبيئات المختلفة ومن بينها مصر. (محمد حسنين العجمي،2007م: 27)

ونص الدستور المصري 2014م في المادة (19) علي ما يلي :تكفل الدولة مجانية التعليم بجميع مراحله ،وتلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق للتعليم لا تقل عن4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. (رئاسة الجمهورية ، 2014م: 11)

وتبرز الأوضاع الحالية مجموعة من السلبيات المرتبطة بتمويل التعليم الفني تتلخص فيما يلي:

1. قلة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم الفني مما يؤثر علي الوفاء بمتطلبات هذا النوع من التعليم.(ولاء محمود عبد الله محمود2019، م :48)
2. تحدد الموازنات السنوية بناء علي مستوي الإنفاق في السنة السابقة ، وليس علي أساس معدلات القيد أو الأداء العام ، أو حتي معدلات التسرب خلال السنة الدراسية أو أثناء التدريب.(إيمان ذكي أحمد رزق سالم ،2017م: 155)

ويتضح مما سبق أن الدولة في حاجة مستمرة للسعي دائما إلي إيجاد عدد من البدائل التي تتلاءم وطبيعة المجتمع للإنفاق علي التعليم الفني وتمويله ، وانتهاج سياسة تمويلية تتلاشي معها مشكلات تمويل التعليم الفني ويمكن ذلك من خلال المصادر البديلة اللاحقة .

المصدر الثاني: الجهود الذاتية:

تمثل الجهود الذاتية مصدراً من مصادر تمويل التعليم الفني ، وتشمل المساهمات التطوعية والتبرعات من أصحاب الأعمال والهيئات التي تنظر إلي التعليم علي أنه عمل خيري أو إنساني. (عماد أبو سريع حسن السيد ، 2006 م:28)

وبالنظر إلي واقع الجهود الذاتية في تمويل التعليم الفني يتضح قلة مساهمتها في توفير النفقات اللازمة للتعليم الفني ، مما يشكل عبئاً علي الدولة . (أميرة عبد الحكيم منصور ،2017م : 260)

وبالتالي تتحمل الدولة جزءاً كبيراً من تمويل التعليم الفني ، حيث يخصص جزء من الميزانية العامة للدولة لذلك.

المصدر الثالث: القروض والمنح الخارجية :

تمثل القروض والمنح الخارجية مصدراً هاماً لتمويل التعليم ،وتتحمل الدولة المقترضة أعباء سدادها وفوائدها. (ماجدة عبد الشافي محمد ، 2011م : 154)، ومن أبرز المؤسسات الأجنبية المانحة لها البنك الدولي .

ورغم أهمية القروض كمصدر للتمويل ، إلا أنه يؤخذ علي القروض أن الدولة تتحمل أعباء سدادها وفوائدها وهذا ما يتطلب عمل موازنة دقيقة بين أعباء القروض وفوائدها . أما المنح والمعونات الأجنبية لا ترد ، و تمثل نسبة ضئيلة في مصر إذا ما قورنت بالتمويل الحكومي.(إيهاب ابراهيم منجى ، 2010م:148)

وعلي الرغم من تعدد مصادر تمويل التعليم الفني إلا أن الأوضاع الحالية تبرز مجموعة من السلبيات والتي انعكست علي توفير متطلبات العملية التعليمية ومنها :(ولاء محمود عبد الله محمود2019، م :48)

1. انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية ويتمثل ذلك في وجود هدر في التكلفة الاقتصادية، لطباعة الكتب ولإنشاء المدارس.
2. المصادر غير الحكومية للتمويل لا تعتبر بديلاً للتمويل الحكومي، بل دعم وإنماء له فقط .
3. تدني الانفاق علي الممارسات التعليمية بأنشطتها المختلفة حيث يوجه 15% من الميزانية للأنشطة التعليمية و85% إلي بند المرتبات والأجور.(محمد محمد رجب مصطفي،2014م:138)

مما يتطلب الأمر زيادة نسبة التعليم الفني من ميزانية التعليم قبل الجامعي وإتاحة الفرصة لمشاركة القطاع الخاص والأهلي في التمويل وإقامة الشراكات الدولية ، لتلافي تلك المشكلات والوفاء بمتطلبات العملية التعليمية.

خامساً:المعلم :

يقوم المعلم بدوراً جوهرياً في العملية التعليمية ؛ فعليه تعتمد المدارس في تحقيق رسالتها وأهدافها ، فالمعلم أساس نجاح العملية التعليمية، وعليه تبني الآمال المستقبلية التي تهدف إلي رفع مستوي العملية التعليمية .

ويوجد ثلاث فئات من المعلمين بمدارس التعليم الفني وهم:(أحمد إسماعيل حجي ، 2004م، :245)

1. معلم المواد الثقافية : وهم معلمو اللغة العربية واللغة الأجنبية والعلوم الاجتماعية والرياضيات .
2. معلم المواد الفنية النظرية : وهؤلاء يقومون بتدريس المقررات الفنية النظرية والتخصصية.
3. معلم المواد الفنية العملية (التدريبات المهنية):وهم يقومون بتدريب الطلاب داخل الورش والمعامل .

ونص الدستورالمصري 2014م في المادة رقم (22)علي ما يلي:المعلمون الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية قدراتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم الأدبية والمادية ، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه. (رئاسة الجمهورية ، 2014م: 12)

إلا أن الأوضاع الحالة للمعلم تبرز بعض أوجه الضعف تتلخص فيما يلي:

1. ندرة الدورات التدريبية لمعلم التعليم الفني في التخصص وخاصة لمعلمي الورش. (محمد محمد رجب مصطفي،2014م:156)
2. وجود عجز في أعداد معلمي المواد الفنية النظرية والثقافية والمواد العملية في بعض التخصصات .(ابتسام حسنى أحمد،2015م: 112)

وقد ترتب علي تلك المشكلات ونواحي القصور التي تحيط بمعلم التعليم الفني ؛ افتقاد المعلم لمهارات وقدرات تتطلبها مهنته، ويؤثر ذلك علي جودة منظومة التعليم الفني ، مما يحتاج الأمر للارتقاء بمستوي المعلم لتحسين جودة أدائه .

سادساً:المبني المدرسي والتجهيزات :

تعد المدرسة من أهم المؤسسات المسئولة عن عمليات الإعداد والتدريب للطلاب بما تحتويه من مباني وتجهيزات لازمة وأجهزة مختلفة كالحاسب الآلي ومعدات ، وتعتبر التجهيزات الخاصة لهذه المدارس ذات أهمية قصوي لأداء الغرض من تلك المدارس ، حتي تحقق أهدافها.(السيد أحمد عبد الغفار ، 2007م:49)

وبالنظر إلي الواقع يعاني التعليم الفني من بعض السلبيات المرتبطة بالمبني التعليمي والتجهيزات والتي تجعلها عاجزة عن تحقيق الجودة وهي كالآتي:

1. تحولت إشكالية بناء مدارس وتجهيزها بمعدلات تفي بالاحتياجات التعليمية للسكان إلي أزمة حقيقة تواجه النظام التعليمي إذ لا تجاوز جملة الاستثمارات التعليمية المخصصة لبناء المدارس (من 12 % إلي 14 %) من جملة التمويل المخصص للتعليم قبل الجامعي . (فوزي رزق شحاته ، 2015م : 271-274)

2. افتقار المدارس الفنية إلي الإمكانات الأساسية المادية اللازمة لأداء مهامهم بالكفاءة المرغوبة ، وذلك من حيث التجهيزات وأدوات التدريب .(أميرة عبد الحكيم منصور،2017م: 218-262)

3. قلة المعامل والورش المزودة بالأجهزة والمعدات اللازمة. (رانده محمد عبد السلام محمد، 2018م:213)

مجمل القول يشير واقع الأبنية التعليمية والتجهيزات بالتعليم الفني إلي افتقارها إلي بعض المواصفات ونقص التجهيزات ؛مما أدي إلي تدني المستوي التعليمي للطلاب ، مما يحتاج الأمر إلي توفير المباني المدرسية والتجهيزات بما يتناسب مع نوعية التعليم الفني وعدد الطلاب وفق معايير الجودة.

سابعاً: خطة الدراسة والمناهج:

ينظم الدراسة والمناهج القرارات الوزارية رقم (33) لسنة 2013م،والقرار الوزاري رقم (215) لعام 2014م ،والقرار الوزاري رقم(40) لعام 2015م ، واللذين نصوا في مادتهم الأولي علي أن: يتم توحيد جميع المناهج الدراسية للصفوف الثلاثة الأولي بالمدارس الفنية المتقدمة (نظام السنوات الخمس) مع التخصصات والمجالات المناظرة لها في المدارس الثانوية (نظام السنوات الثلاث) . (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، 2013م :1) (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، 2014م :2) (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، 2015م :5)

وتشمل خطة الدراسة ثلاثة مجموعات من المواد هي : (سعيد الدقميري،2009م:42-43)

1. **المواد الثقافية العامة** :

تستهدف استكمال إعداد الطلاب إعدادا ثقافيا واجتماعيا وهي تكاد تكون مشتركة في الأنواع الأربعة من التعليم الفني وهي اللغة العربية والتربية الدينية واللغة الأجنبية والعلوم والرياضيات وغيرها .

2. **المواد الفنية العملية :**

يتعلم الطالب المهارات المتصلة بتخصصه المهني وهي محددة في الخطط الفرعية . وهي عبارة عن الرسم الفني وتكنولوجيا الميكانيكا . والزخارف وغيرها في التعليم الفني الصناعي . كما أنها في التعليم الزراعي الكيمياء والطبيعة والزراعة ومحاصيل الحقل والبساتين ووقاية النباتات والاقتصاد الزراعي والهندسة الزراعية وتربية النحل والإنتاج الحيواني والألبان. وهي في التعليم التجاري والسياحي والفندقي عبارة عن السكرتارية والمحاسبة والرياضة المالية والتجارية والمحاسبة الحكومية ومبادئ التجارة الاقتصادية وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .

3. **التدريبات المهنية :**

تتمثل في التعليم الصناعي في علم الصناعة والورش ، وفي التعليم التجاري والسياحي والفندقي ممثلة في الحاسب الآلي ، وممثلة في التعليم الزراعي في الصناعات الغذائية والإنتاج الحيواني .

وتعاني خطة الدراسة ومناهج التعليم الفني من بعض المشكلات وهي كالتالي :

أ- ضعف الارتباط بين محتوي المناهج الدراسية واحتياجات سوق العمل. (رانده محمد عبد السلام محمد، 2018م:214)

ب- وجود فجوة بين ما يتعلمه الطلاب في مدارس التعليم الفني وبين ما هو قائم فعلاً من تكنولوجيا متطورة في كثير من المؤسسات الإنتاجية والخدمية والمصانع. (محمد يوسف يوسف جاد،2016م:239)

مجمل القول فإن الواقع الحالي لمناهج التعليم الفني يشير إلي وجود بعض أوجه القصور ، التي تمنعها عن تحقيق هدفها في تلبية متطلبات سوق العمل .

ثامناً:الأنشطة الطلابية:

يقدم التعليم الفني مجموعة من الأنشطة الطلابية والتي تتنوع ما بين أنشطة ثقافية وفنية ورياضية واجتماعية.

وبالنظر إلي الواقع يلاحظ أن هناك عدة مشكلات تعترض ممارسة الأنشطة الطلابية منها ما يلي:

1. وجود قيود حاكمة لنظم الصرف المالية والتي تحول دون اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لاستغلالها في الأنشطة التي تخدم العملية التعليمية.(سعيد عبدالغفار محمد ، 2013م،280)
2. قلة الاهتمام بتفعيل حصص الأنشطة . (ابتسام حسنى أحمد،2015م: 112)
3. البناء في الملاعب والأفنية مما أدي إلي تقلص مساحتها وجعلها غير صالحة لممارسة الأنشطة الطلابية . (عادل عبد الحميد السيسي ، 2014م: 63)

يتضح مما سبق قلة الاهتمام بالأنشطة الطلابية سواء علي مستوي التمويل أو توفير الحصص أو وجود الملاعب ووجود حجرات الأنشطة ، ويمثل هذا الواقع بدوره عائقاً، يقلل فرص ممارسة الطلاب للأنشطة الطلابية مما يؤدي إلي عدم تلبية احتياجات ومتطلبات الطلاب وميولهم وثقل مواهبهم ، مما يتطلب الآمر إعادة الاعتبار إليها.

تاسعاً:التقويم:

يعتبر التقويم عنصراً هاماً ومؤثراً علي بقية العناصر الأخرى حيث أنه بناء علي نتائج التقويم قد يحدث تغير في بعض أهداف المناهج أو أساليب وطرق تدريسها أو محتواها أو الأدوات والأنشطة المستخدمة في عملية التعلم (بهيرة شفيق إبراهيم الرباط ،2015م: 265) ،وباستقراء الواقع يتم التقويم في المدارس الفنية علي مستويين :

1. مستويات النقل : توزع درجة النهاية الكبرى لكل مادة من المواد خلال العام الدراسي علي النحو التالي : (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، 1999م : 4) (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، 2014م :4 –26) (وزارة التربية والتعليم والتعليم ، 1999م : 3–4)

أ- 80% من الدرجة المقررة للمادة للامتحان الذي يعقد في نهاية النصف الأول والثاني من العام الدراسي.

ب- 20% من الدرجة المقررة لأعمال السنة علي مدار العام الدراسي بأكمله .

2. مستوي الدبلوم :تعقد وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في نهاية كل عام دراسي امتحاناً من دورين – الدور الأول والدور الثاني- علي مستوي الجمهورية في المواد المقررة للطلاب الذين أتموا الدراسة بالصفوف النهائية وتحدد مواعيد انعقاد الامتحان بقرار من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني . (رئاسة الجمهورية، 1981م:10-11)

ويتضح مما سبق أن نظام التقويم المعمول به بالتعليم الفني يفتقد إلي التراكمية والشمول ، فيعتمد بصورة أكبر علي الامتحانات النهائية.

فيعتمد التعليم الفني علي أساليب التقويم التقليدية والتي في الغالب لا تتناول غير مستوي استدعاء المعرفة .(إيمان ذكي أحمد رزق سالم ،2017م: 156)، فتركز الامتحانات بالتعليم الفني علي جوانب الحفظ والتلقين ، كما لا تراعي الفروق الفردية بين الطلاب . (رانده محمد عبد السلام محمد، 2018م:215)

لذا فأساليب التقويم المستخدمة في التعليم الفني ما زالت قاصرة عن تحقيق المستهدف منها مما يتطلب الأمر تطوير نظام التقويم بالتعليم الفني.

عاشراً:علاقة التعليم الفنـي بسوق العمل .

تعد العلاقة بين المدرسة الفنية والمجتمع ومؤسسات الإنتاج ، من أهم المطالب الرئيسية لتطوير التعليم الفني ، فالتعليم النظري بدون العمل التطبيقي هو تعليم أجوف ، والتنسيق والتكامل بين الجانبين أمراً ضرورياً. (سحر محمد أبو راضي ، 2017م : 19)

وحددت وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي (وثيقة التعليم الفني) مجموعة من المواصفات ينبغي أن يتصف بها خريجي التعليم الفني ومنها : (مجلس الوزراء ، 2011/2010م :7)

1. يمتلك مهارة عالية ، متوافقة مع المعايير القومية للتعليم .
2. ينتمي إلي المهنة و إلي الوطن.
3. يدرك قيم إتقان العمل والأمانة فيه والإخلاص.
4. يراعي معايير السلامة المهنية والأمان في التعامل مع منتجاته .
5. يستطيع الارتقاء بمستواه المهني، والتحول من التخصصات الفرعية لمهنته و المهن القريبة.

6. يمتلك قاعدة : ثقافية وعلمية تؤهله لمتابعة التطور في مجال مهنته والارتقاء بمستواه الاجتماعي، ومتابعة تعليمه وتدريبه.

7. يتمكن من الالتحاق بسوق العمل ،أو التأقلم بسرعة مع حاجات السوق.

وبالنظر إلي الواقع ما زال هناك فجوة بين خريجي التعليم الفني وسوق العمل . فيوجد فجوة بين ما يتم تدريسه وبين الواقع الفعلي في سوق العمل (فاطمة التهامي السيد ، 2015م :98)، ويرجع ذلك إلي : (أميرة عبد الحكيم منصور،2017م: 171-263)

1. ضعف ارتباط برامج وطرائق وأساليب التدريب باحتياجات سوق العمل ، وأساليب الإنتاج والتشغيل في المصانع المتقدمة .

2. قصور المعلومات الحقيقية عن متطلبات سوق العمل ؛ لضعف أسلوب الاستقصاء ، و مصداقية المعلومات. نتيجة ضعف قنوات الاتصال ومجالات الارتباط فيما بين مؤسسات التعليم الفني وبين مؤسسات الإنتاج . (ابتسام حسنى أحمد،2015م: 112)

مما سبق يتضح أن مخرجات التعليم الفني في مصر لم تصل بعد للمستويات المستهدفة والتي تحقق طموحات المجتمع في خدمة تعليمية متميزة وتلبية متطلبات سوق العمل، مما يحتاج الأمر لاتخاذ كافة الإجراءات التي تسهم في تلبية ذلك بداية من تطوير التعليم الفني.

المحور الثاني: المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها علي التعليم الفني في مصر.

تعد العلاقة بين التعليم والاقتصاد علاقة تبادلية ؛ فيلعب التعليم عامة والتعليم الفني بصفة خاصة دوراً مباشراً في تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي ، كما أن الوضع الاقتصادي يؤثر في التعليم الفني .

فكلما زاد معدل التنمية الاقتصادية كلما أمكن تخصيص قدر أكبر من الموارد للإنفاق علي التعليم وتحسينه وكلما ارتفع دخل الأفراد في المجتمع كلما حققوا تطلعاتهم بفرص تعليمية أعلي وأرقي . (سعيد الدقميري،2009م:36)

وفيما يلي عرض لبعض هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية وتأثيرها علي المجتمع المصري وعلي التعليم الفني :

1. المتغيرات الاقتصادية العالمية:

شهد الاقتصاد العالمي عدداً من المتغيرات العالمية التي أثرت علي الاقتصاد المصري وعلي التعليم عامة والتعليم الفني بصفة خاصة ونعرضها تفصيلاً فيما يلي:

أ- الشركات متعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعددة الجنسيات أحد آليات بعض الحكومات للحفاظ علي سيطرتها الاقتصادية ؛ حيث حافظت علي تمسكها بالمواد الخام وقوة العمل في العالم الثالث من أجل التحكم في إنتاج المواد الخام والتشغيل ، ومن هنا أصبحت هذه الشركات تعكس التركيز المتزايد لرأس المال وتكامل الإنتاج ، وبالتالي يصعب تقليل قوتها . (أمل عبد الفتاح شمس: الفقر والتنمية ،2013م:216-217)

فهي شركات تنتشر عملياتها في أكثر من دولة في آن واحد ، ولكنها تخطط لها وتديرها استراتيجيا ومركزيا من المركز الرئيسي في الدول الأم. (أحمد سيد مصطفي ، 2001م:33)

في ضوء ما سبق ستكون الدول الأم لتلك الشركات هي الدول المتقدمة اقتصادياً في العالم والدول الفقيرة ستكون الدول المضيفة لها.

ويظهر تأثير تلك الشركات بصورة عامة كما يلي :

- تقلص دور الدولة ،وأصبح التحدي المطروح أمام الدولة ، هو ضرورة تنمية قدراتها علي خلق آليات للتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات ، نظراً للدور الرئيسي الذي تلعبه تلك الشركات في نقل ونشر التكنولوجيا في أنحاء العالم. (عبد المطلب عبد الحميد ،2010م :176)
- اتجهت الشركات للهيمنة علي الإنتاج العالمي وبخاصة علي الموارد الطبيعية. (عادل عبد الجواد الكردوسي ، 2003م :59)

لقد أدت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات علي اقتصاديات دول العالم إلي تبعية الدولة اقتصاديا ، كما توجه أي تطور اقتصادي بالدولة إلي ما يتفق مع أنشطتها .

كما يظهر تأثير تلك الشركات علي التعليم عامة والتعليم الفني بصفة خاصة كما يلي:

- انتشرت فكرة الاستثمار في التعليم من خلال تنمية الموارد البشرية والخدمات والمواصفات التعليمية ؛ وذلك لخدمة أهدافها .

فاعتبرت الشركات المتعددة الجنسيات أن الاستثمار في التعليم يتيح الفرصة للمنافسة والحفاظ علي مميزاتها التنافسية . ولذلك تحرص هذه الشركات علي المشاركة في تقديم التعليم العام ، بصورة مباشرة باعتبارها من الهيئات التي تقدم خدمات تعليمية غير قومية أو بصورة غير مباشرة عن طريق دعم المؤسسات التعليمية القومية والتعاون معها. (نبيل سعد خليل ، 2013م :137)

- ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في انتشار مفهوم الجودة والتنافسية في التعليم .

إن غالبية الاستثمار لهذه الشركات يجري في مجال الإلكترونيات ، وصناعة النقل ، وقطاع الخدمات والاتصالات. هذا يعني أن استثمار الشركات متعددة الجنسيات كان في المقام الأول في مجال التكنولوجيا وكذلك الصناعة على مستوى المهارات الإدارية ،فكان أكبر عائق يواجهه هذه الشركات متعددة الجنسيات لنموها هو غياب القوى العاملة المدربة. وهكذا ، تحت ضغط هذه الشركات المتعددة الجنسيات يتطلب الأمر تلبية متطلبات القوى العاملة لهذه الشركات عن طريق تغيير السياسة التعليمية والسماح بنمو ريادة الأعمال التعليمية.

(Singh, N,2009,525-533)

وحيث أن تلك الشركات تحتاج إلي عمالة فنية ماهرة ، فإن مؤسسات التعليم الفني مطالبة بتخريج عمالة فنية ماهرة ولديها القدرة علي الحصول علي وظيفة في سوق العمل المحلية والعالمية التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات.(إيمان ذكي أحمد رزق سالم ،2017م: 169)

- ساهمت تلك الشركات في تدويل التعليم من خلال تطبيق معايير السوق العالمية والمنافسة علي مخرجات التعليم .

ويتطلب ذلك مواجهة انعكاسات الشركات متعددة الجنسيات علي التعليم الفني من خلال :إبرام شراكات دولية وإشراكها في تمويل التعليم الفني ،وتطبيق منهج الجدارات المهنية لإكساب خريجي التعليم الفني المهارات اللازمة لسوق العمل.

ب- التكتلات الاقتصادية:

تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أهم الظواهر العالمية في الفترة الراهنة ، حيث تحاول الدول المختلفة الدخول في كيان قوي لمواجهة نتائج العولمة وتحرير الأسواق وتزايد المنافسة العالمية . (عادل المهدي ، 2003م: 29)

فتعرف التكتلات الاقتصادية بأنها: تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا او منطقة تجارة حرة فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء . (سفيان عصماني ، مسالتة سفيان ، 2010م:150)

و يظهر تأثير التكتلات الاقتصادية علي المجتمع فيما يلي :

تقليص صادات الشركات التي لا تنتمي إلي التكتلات الاقتصادية . (أحمد سيد مصطفي ، 2001م:29)

- أدت التكتلات الاقتصادية إلي تبّني المنظّمات مفاهيم إدارية جديدة ، ومن تلك المفاهيم التعلم التنظيمي ، والمنظمة المتعلمة، وتمكين الأفراد.(فايزة عبد الرحمن الفروخ ، 2010م :7)

كما ألزمت التكتلات الاقتصادية المؤسسات التعليمية بالتالي : (محمد إبراهيم محمد الفضل، 2012م :22)

- تحقيق معايير الجودة.
- إكساب الطلبة بعض المهارات والسمات المواتية للتنمية الاقتصادية .
- استثمارات هائلة في التعليم .

ولذا فإن هذا يتطلب مواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية من خلال :التعاون الدولي عن طريق إيجاد شراكات دولية لتطوير التعليم الفني ،وتمكين المعلمين وإشراكهم في صنع القرار ،تحويل مدارس التعليم الفني إلي منظمات متعلمة .

ج- **اتفاقية الجات :**

تعد اتفاقية الجات Gats،اتفاقية دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها (عبد القادر فتحي لاشين،2005م:50) ،وتشرف الجات منذ انشائها علي التجارة العالمية في السلع المختلفة باستثناء البترول (جابر فهمى عمران ، 2009م:78)، ومن الخدمات التي يتم تبادلها الخدمات التعليمية ، ويعد ذلك دعوة إلي تجويد التعليم الفني المصري بحيث يصبح قادراً علي المنافسة والتواجد عالمياً واكتساب رضا الدول الأعضاء للاتفاقية.

حيث هيأت اتفاقية الجات من خلال الأدوار التي تقوم بها عدة مزايا أهمها: (أحمد سيد مصطفي ، 2001م:30)

- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلي أسواق الدول المتقدمة عن طريق تقليص القيود الجمركية. (أمل عبد الفتاح شمس: الفقر والتنمية ،2013م:192)
- تسهيل وتوسيع حجم الإنتاج وهو ما سيؤدي إلي توسيع حجم السوق وخفض التكلفة وتطوير البحث وتوسيع فرص التعلم لدي هذه الدول. (أسامة علي عبد الخالق 2010م:5)

وتعكس اتفاقية الجات آثاراً سلبية وهي كالتالي:

- يؤدي تحرير التجارة الدولية في ضوء اتفاقية الجات إلي صعوبات لبعض الصناعات والتي ما زالت في طور النمو وذلك من خلال درجة عالية من المنافسة الدولية . (أسامة علي عبد الخالق 2010م:5-15)
- تؤدي الجات إلي ارتفاع نسبة البطالة ، فتفرض اتفاقية الجات ضرورة التغيير في هيكل العمالة لتحقيق المواصفات العالمية للمنتجات الصناعية للشركات والمصانع المختلفة في ظل الأخذ بمبدأ الجودة الشاملة . (كامل السيد عبد الرشيد ،2007م،77)

فتفاقمت مشكلة البطالة مع بدء العمل باتفاقية الجات نتيجة تدني مستوي مهارة الفنيين وعدم قدرتهم علي تحقيق منتج يلبي المواصفات العالمية .

بالإضافة إلي ما سبق أثرت اتفاقية الجات في التعليم عامة والتعليم الفني بصفة خاصة ويمكن توضيح هذه الآثار فيما يلي:

- ساهمت اتفاقية الجات في انتشار مفهوم المواصفات القياسية والجودة ومعاييرها ، بالإضافة إلي التنافسية (كامل السيد عبد الرشيد ، 2011م،115) ، فأصبح عامل الجودة هو العامل الذي يحكم آلية السوق وقللت من فرص العمل أمام الفرد المتعلم تعليماً أقل جودة ؛ لذلك تزايدت القناعة لدي المسئولين بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوة عاملة جيدة الإعداد ، وهذا لا يأتي إلا من خلال برامج تعليمية حققت معايير الجودة. (عبد الراضي حسن المراغي ، 2008م: 113)

وأصبحت هناك رغبة من الدولة ومؤسساتها في زيادة معدلات الإنتاج ذي الجودة والمواصفات القياسية والتي تعتمد في المقام الأول علي كفاءة وجودة الفنيين من خريجي التعليم الفني، وتسليحهم بالمهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل. (كامل السيد عبد الرشيد ، 2011م،115)

نستخلص من ذلك أن اتفاقية الجات تدعو الدولة إلي تطوير التعليم الفني ؛ وأول مشروعات تطويره هو تطبيق الجودة والوصول إلي مستوي يحقق التنافسية.

- تعد اتفاقية الجات من الدوافع وراء استحداث نظم الاعتماد ، حيث تسمح الاتفاقية للدول بتصدير خدماتها التعليمية للخارج (بشرط اعتمادها) أو تسويقها باجتذاب طلاب أجانب . (محمد ذكي عويس ، 2007م:82)

كما يمكن لمدارس التعليم الفني مواجهة متطلبات اتفاقية الجات عن طريق تبني التعليم المستمر، والاهتمام بعملية التنمية البشرية. (أسماء أبو المجد إبراهيم عابدين ،2017م ،78)

ويتطلب ذلك ما يلي:

- إكساب الطالب الجدارات التي يحتاجها سوق العمل حتي يستطيع المنافسة عالمياً ومحلياً .
- تطبيق المحاسبية التعليمية في التعليم الفني من أجل تحسين جودة هذا النوع من التعليم .

حيث يعد أهم العوامل التي أدت إلي الاهتمام بمفهوم المحاسبية التعليمية في العصر الحالي المنافسة الاقتصادية بين دول العالم ،ومن ثم بدأ التفكير في كيفية الدخول في هذه المنافسة،وكان التعليم من أهم المجالات التي نالت الاهتمام ؛ لكي يعد الطالب بحيث يكون

لديه المعرفة والمهارات التي تمكنه من مواجهة هذه المنافسة. Kozovska , K .et al,2009:107-108)

ويؤكد البعض علي أن التعليم الفني يعاني من مشكلات مرتبطة بالمحاسبية تتضح في التالي : (دعاء عوض محمد عطية عبد الفتاح ، 2018م:198-199)

- عدم متابعة الرؤساء لنشاط المرؤوسين والاطلاع علي أعمالهم المختلفة .
- غياب المعايير الدقيقة التي تتبعها المدرسة الفنية في تقييم العملية التعليمية واتخاذ قرار بشأنها.

يضاف إلي ما سبق تعدد أساليب وأجهزة الرقابة الشكلية علي العملية التعليمية وفي الوقت نفسه قصورها وصوريتها داخل المؤسسات التعليمية. (محمد محمد رجب مصطفي،2014م:138)

يتضح مما سبق ضرورة تطوير التعليم الفني لتمكين الجهات المعنية من تطبيق المحاسبية وإكساب الطالب الجدارات المهنية اللازمة والارتقاء بجودة العملية التعليمية والتنافسية للاستجابة لاتفاقية الجات وتدويل التعليم.

د- العولمة الاقتصادية :

شهد العقد الأخير من القرن العشرين انتشاراً واسعاً لمصطلح عولمة التجارة والاقتصاد ، وتعني بإزالة الحدود الاقتصادية للدول ، وتقلص الحدود والقوانين والإجراءات التي تعيق النشاط الاقتصادي ، وحركة الأموال والسلع والخدمات والعمال ، ونمو حركة التجارة واستثمارات رؤوس الأموال بين الدول ، ويتبع ذلك الضغط علي تغير دور العمال والمستهلكين في المجتمعات. (أميرة عبد الحكيم منصور،2017م: 136-137)

و يشهد العالم في ظل العولمة الاقتصادية منافسة قوية بين دول العالم ، وسوف يجني ثمار العولمة الدول القادرة علي خوض تلك المنافسة والاستمرار والبقاء ، والاندماج في الاقتصاد العالمي ، ولهذا المتغير مجموعة من الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

ومن إيجابيات العولمة الاقتصادية: (عبير محمد علي عبد الخالق ، 2007م: 207)

- زيادة معدل النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجمها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وانخفاض التعريفات الجمركية والقيود الكمية علي الواردات .

زيادة القدرة التنافسية نظراً لفتح الأسواق أمام المنتجات التنافسية .

وكما للعولمة الاقتصادية من إيجابيات فلها أيضاً سلبيات وهي كالتالي:

- الخصخصة : التقت دعاوي العولمة في التخلص من ملكية القطاع العام وبيعه ، وقد ترتب علي هذا النمط من انتقال احتكار الدولة إلي احتكار أفراد أو شركات خاصة . (حامد عمار ،2010 م :36)
- تراجع خطط ومعدلات التنمية ، وتضخم الفجوات الاقتصادية بين الدول الفقيرة والدول الغنية. (أمل عبد الفتاح شمس: الفقر والتنمية ،2013م: 209)
- انتشار السلوكيات الاستهلاكية والترفيهية ، وعدم قدرة المنتجات المحلية علي المنافسة أمام المنتجات العالمية الأعلى في الجودة والأقل في السعر. (كامل السيد عبد الرشيد ، 2011م،114)
- جعلت العولمة مديري المؤسسات – شأنه شأن المديرين العالميين – مطالبا بألا يعايش متطلبات بيئته المحلية والإقليمية فقط بل أيضا يواكب كل المتغيرات العالمية (أحمد سيد مصطفى،2001م: 20-21)
- تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل علي المستوي العالمي في ظل عولمة الإنتاج.

وفرضت العولمة الاقتصادية علي التعليم عامة والتعليم الفني بصفة خاصة مجموعة من التحديات تتمثل فيما يلي:(لمياء محمد أحمد السيد ،2002م 90-93)

- الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية علي الأنظمة التعليمية والمتمثلة في المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية .
- الاتجاه نحو خصخصة التعليم .

فلم تعد الدولة هي الكافل الأعظم للمواطنين ، حيث تخلت الحكومة للقطاع الخاص عن كثير من الأنشطة التي كانت تقوم بها ومنها التعليم(حسين الجبوري ، 2010م :631).

- تطوير مهارات التفكير العليا، والابتعاد عن نظام التقييم التقليدي واستبداله بسياسات تقييم أكثر دقة مثل الأسئلة المفتوحة ، العروض التوضيحية ، المعارض ، الكتابة . (Misra, S,2012:12)

- تنمي المدرسة مهارات القرن الحادي والعشرين كالتواصل لدي الطلاب. (Menand,H,2013:21)

ولذا فإن هذا يتطلب مواجهة انعكاسات العولمة الاقتصادية علي التعليم الفني من خلال عدة آليات:تطوير برامج إعداد الطلاب في ضوء معايير الجودة ، حتي يمكن منافسة الآخر عالمياً ومحلياً . (جمال أحمد السيسي ، 2011م: 574) ،والتوسع في المشاركة المجتمعية تعويضاً عن تقلص دور الدولة،التوجه نحو اللامركزية ومشاركة جميع المهتمين بالتعليم الفني في تجويده .

ه- الثورة الصناعية الرابعة:

تسمي الثورة الصناعية الرابعة أو الثورة الرقمية الثانية ، وهي التسمية التي أطلقها المنتدي الاقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا 2016م) علي الحلقة الأخيرة من سلسة الثورات الصناعية التي من المتوقع أن تغير بشكل كامل الطريقة التي نعيش ونعمل فيها، ومن مميزات الثورة الصناعية الرابعة: (علي حدادة ، 2019م:2)

- التعلم المتعمق للآلة والأشكال الجديدة للذكاء الاصطناعي.
- لن يكون الباحثين والمصممين والمخترعين هي فقط ما يطور التقنيات الجديدة ، بل يصبح المستثمرون والمستهلكون شركاء في صنعها وتطويرها.

ومن أهم مجالات الثورة الصناعية الرابعة: الذكاء الاصطناعي – الطباعة ثلاثية الأبعاد – الروبوتات الذكية– السيارات ذاتية القيادة.(وزارة التعليم والعالي والبحث العلمي ، 2030م :6)

في ضوء ما سبق ، ستصبح الدول التي تتبنى التكنولوجيا الناشئة عن الثورة الصناعية الرابعة هي الأقوى اقتصادياً والقادرة علي المنافسة عالمياً.

ويظهر تأثير الثورة الصناعية الرابعة بصورة عامة كما يلي : (فاطمة زكريا محمد عبدالرازق، 2019م: 234–237)

- أصبح العمل سريعاً ومريحاً وبدقة لا خطأ فيها تقريباً ولا مجال للأعمال التي لا يتم إنجازها بسرعة.
- تحسين المنتجات والخدمات والاستمرار في البحث والتطوير دون توقف مستعينة بأحدث التقنيات والتحليلات للحفاظ علي الريادة .

- ضرورة الاهتمام برغبات العملاء والمستفدين وتفضيلاتها وآرائهم.
- تهدد الثورة الصناعية الرابعة العلاقات الإنسانية بالاضمحلال نتيجة التعامل المستمر مع الآلات والروبوتات والتواصل عبر فضاءات فسيحة دون وجود أشخاص.
- ستتمتع مجموعة متنوعة من المنتجين والمنافسين بسهولة الوصول إلى المنصات الرقمية للتسويق والمبيعات والتوزيع ، وبالتالي تحسين جودة وأسعار السلع والخدمات.(Prisecaru, P,2016,57-62)
- تخلق مهن جديدة وتختفي مهن قديمة. (وزارة التعليم والعالي والبحث ، 2030م : 7)

ومن التغيرات التي سوف تدخل علي المهن : (مجلس التعليم ، 2017م :21-22)

- 7 ملايين وظيفة ستتلاشى خلال العشر سنوات القادمة ، أغلب هذه الوظائف ستكون في الأعمال المكتبية والإدارية والرعاية الصحية والطاقة والخدمات المالية.
- هيمنة الروبوتات علي 140 مليون وظيفة في العشر سنوات القادمة .
- 390 ألف فرصة عمل جديدة في السنوات العشر القادمة تتركز في قطاعات المعلومات والاتصال والعلوم والتكنولوجيا والخدمات المهنية والإعلام والترفيه والمهن المعلوماتية.

ومن الوظائف التي سوف تختفي قريباً: سائق سيارة- مسؤول خدمات بريدية- عامل التجميع في المصانع- السكرتير الإداري- وكيل خدمات العملاء – مدقق مالي – مدير متجر ،ومن وظائف المستقبل القريب : أخصائي ذكاء اصطناعي – أخصائي خدمات تكنولوجيا المعلومات – أخصائي تسويق ومبيعات – تقني بناء ذكي – فني روبوتات. (هاني البطش، 2019م : 19-26)

ومن المهارات المطلوبة لوظائف الثورة الصناعية الرابعة: القيادة – ريادة الأعمال – حل المشاكل- العمل الجماعي – الذكاء العاطفي- محو الأمية الرقمية. (هاني البطش، 2019م : 35)

يضاف إلي ما سبق:(الهلالي الشربيني الهلالي،2019م ،ص ص:3-4)

- تراجع دور الشركات المتوسطة والصغيرة في العملية الإنتاجية ، وهيمنة الشركات الكبرى.

- انتشار البطالة علي نطاق واسع ، حيث تؤكد تقديرات خبراء الاقتصاد تقلص فرص العمل إلي 50% .

ويرجع انتشار البطالة إلي الفجوة بين التخصصات المطلوبة في سوق العمل والتخصصات الموجودة بالتعليم في ظل الثورة الصناعية الرابعة ، واستبدال العمالة بالروبوتات والبرمجيات.

كما يظهر تأثير الثورة الصناعية الرابعة علي التعليم عامة والتعليم الفني بصفة خاصة كما يلي :(الهلالي الشربيني الهلالي،2019م ،ص ص:3-4)

- تقديم تجارب تعليمية جديدة ، تعتمد علي تطبيق الاستراتيجيات الحديثة كالفصل المقلوب.
- مساعدة المعلمين علي عرض الدروس بشكل أفضل وأسهل من خلال الاستعانة بتقنيات الحديثة كالسبورات الذكية .

ويظهر تأثيرها أيضاً كالآتي:(علي حدادة ، 2019م:4-7)

- انتشار المدارس الافتراضية ، وهي مدارس بدون مبني ولكنها تقدم خدماتها التعليمية من خلال الاعتماد علي خدمات الانترنت في التعليم.
- تغير دور المعلم من ملقن إلي مرشد ومساعد ووسيط ، فلاينقل المعلومات فقط،و لكن أصبح مطالباً بمساعدة طلابه علي استخدام أدوات الوصول إلي المعلومات الجديدة .
- استخدام تقنيات التعليم عن بعد سوف يمكن الطلاب من أن يتواصلوا مع معلمين في مواقع أخري ، ويتعاونون مع طلاب آخرين في مواقع أخري .
- تزايد الطلب علي التعليم العابر للحدود (مجلس التعليم ، 2017م :23)

ويتطلب ذلك مواجهة انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة علي التعليم الفني من خلال :

إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية ، وتزويد تلك الشبكة بأجهزة معالجة وتخزين وحماية البيانات.(فاطمة زكريا محمد عبدالرازق، 2019م:245) ، إلغاء التخصصات التي لا تتلاءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة كتخصص السكرتارية

،واستحداث تخصصات تتلاءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة كتخصص فني روبوتات وعامل التجميع في المصانع ،وعتماد الطالب علي مصادر متعددة لجمع المعلومات .

2. المتغيرات الاقتصادية المحلية:

شهد المجتمع المصري بالإضافة إلي المتغيرات الاقتصادية العالمية بعض المتغيرات الاقتصادية المحلية ، وهي كالتالي : (أحمد محمود الزنفلي،2013م :63)(أكرم محمد محمود،2010م :36)

- نمو القطاع الخاص الذي يهتم باختيار الأفضل من الفنيين .
- تشجيع الاستثمار الخارجي وتوفير الضمانات اللازمة لنجاحه .

هذه المتغيرات الاقتصادية المحلية وما خلقته من آثار اقتصادية علي المجتمع المصري كان لها أبلغ الأثر علي كافة الأوضاع التعليمية بما فيها التعليم الفني ويمكن توضيح هذه الآثار فيما يلي:

- تقلص دور الدولة، وبداية ظهور التعليم الخاص.
- انتشار البطالة ؛ نتيجة عدم تلبية خريجي التعليم الفني لمتطلبات سوق العمل.

فالتعليم الفني مطالب بإعداد خريجيه حتي يكونوا علي مستوي عال من المهارة والكفاءة وبما يمكنهم من الحصول علي فرصة عمل ، خاصة وأن القطاع الخاص يعتمد فقط علي العمالة الماهرة أما العمالة المتدنية فيتم تسريحها.(إيمان ذكي أحمد رزق سالم ،2017م: 171)

لذا لابد من تطوير منظومة التعليم الفني كي تعطي المسئولين الصلاحيات الكافية لإحداث التطوير المطلوب ، بالإضافة إلي إعطاء التعليم الخاص الصلاحيات التي تساعده في المشاركة بالتعليم الفني .

المحور الثالث: مواكبة التعليم الفني للمتغيرات الاقتصادية المعاصرة:

يمكن للتعليم الفني مواكبة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة السابق الحديث عنها، و انعكاساتها علي التعليم الفني من أجل: تحقيق جودة التعليم الفني ، وتلبية مخرجات التعليم الفني لمتطلبات سوق العمل والوصول إلي مستوي المنافسة العالمية والاقليمية والمحلية وذلك من خلال: اقتناع قيادات التعليم الفني بأهمية تطويره لمواجهة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وعلاج بعض أوجه القصور فيه.

ويتحقق هذا من خلال:

1. تحسين جودة خدمة التعليم الفني.
2. إعداد خريج مؤهل قادر علي مواصلة التعلم مدي الحياة.
3. تفعيل مبادرة المجلس الأعلى للتعليم الفني والتدريب المهني .
4. التوسع في فرص وتحديث تخصصات التعليم الفني بما يتفق مع متطلبات سوق العمل.
5. تفعيل الشراكات العالمية والمحلية والتوسع في العمل مع الجهات المهنية.
6. تطوير المناهج في ضوء المتطلبات المتجددة لمواكبة سوق العمل، ولواقع البيئة المحلية.
7. دعم أسلوب الحوكمة والمحاسبية في إدارة التعليم الفني على جميع المستويات.
8. إتاحة التجهيزات وتكنولوجيا التعليم بما يتناسب مع نوعية التعليم الفني وعدد الطلاب .
9. إكساب الطالب الجدارات التي يحتاجها سوق العمل حتي يستطيع المنافسة عالمياً ومحلياً .

ويستلزم هذا توافر بعض المتطلبات منها:

1. تطبيق منهج الجدارات المهنية لإكساب خريجي التعليم الفني المهارات اللازمة لسوق العمل.
2. تمكين المعلمين وإشراكهم في صنع القرار .
3. تحويل مدارس التعليم الفني إلي منظمات متعلمة .
4. التوجه نحو اللامركزية ومشاركة كل المهتمين بالتعليم الفني في تجويده وتحسينه.
5. التوسع في المشاركة المجتمعية تعويضاً عن تقلص دور الدولة.
6. تطوير برامج إعداد الطلاب في ضوء معايير الجودة ، حتي يمكن منافسة الآخر ، ليس علي المستوي المحلي أو الإقليمي فحسب ، بل وعلي المستوي العالمي كذلك .
7. استحداث تخصصات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

8. تطبيق المحاسبية التعليمية في التعليم الفني من أجل تحسين جودة هذا النوع من التعليم
9. وجود سياسة تعليم فني توفق بين الإتاحة وجودة الخدمة التعليمية المقدمة إليهم.
10. اعتماد معايير القبول علي أساس ميول الطلاب واستعداداتهم وبما يتلائم مع معايير الجودة.
11. التنمية المستدامة لكافة العاملين بالتعليم الفني.
12. استكمال العجز في المعلمين وتصحيح اختلالات نسب الطلاب إلي المعلمين.
13. تصميم المنشآت التعليمية من ورش ومعامل وفصول دراسية وفق تخطيط سليم مبني علي معايير الجودة والمواصفات القياسية التي تتناسب مع التعليم الفني .
14. توفير معلم كفء ذو مستوي مهني جيد.
15. جمع معلومات عن المهن والوظائف المطلوبة بسوق العمل.

ومن الآليات اللازمة لتنفيذ هذه المتطلبات:

1. تعديل التشريعات الحاكمة لمنظومة التعليم الفني، لإعطاء سلطات حقيقية لقيادات المؤسسة التعليمية، تمكنهم من إحداث التغييرات المطلوبة.
2. توفير الاعتمادات المالية اللازمة .
3. تشكيل لجان لتطوير برامج ومناهج التعليم الفني بما يتلائم مع متطلبات الجودة.
4. إنشاء قاعدة معلومات عن التطورات العالمية والمحلية وسوق العمل.
5. توفير التجهيزات من ورش ومعامل وبنية تكنولوجية.

خاتمة:

تم في هذا البحث تحليل ملامح التعليم الفني والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها علي التعليم الفني في مصر، وأوضح البحث أن هناك ضرورة لمواكبة التعليم الفني لتلك المتغيرات ؛ لتحقيق جودة التعليم الفني ، وتلبية مخرجاته لمتطلبات سوق العمل والوصول إلي مستوي المنافسة العالمية والاقليمية والمحلية.

المراجع:

1. ابتسام حسنى أحمد: دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي للبنات بجمهورية مصر العربية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة الفيوم، 2015م.

2. أحمد إسماعيل حجي : **تطوير التعليم في زمن التحديات الأزمة والتطلعات** ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، 2004م.

3. أحمد سيد مصطفى: **المدير وتحديات العولمة : إدارة جديدة لعالم جديد** ، القاهرة : دار النهضة العربية،2001م.

4. _____ :**التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية**،بنها :ماس للطباعة، 2012م.

5. أحمد محمود الزنفلي : **التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي: دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة**، سلسلة التربية والمستقبل العربي ،القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، 2013م.

6. أسامة علي عبد الخالق : آثار تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد علي الدول العربية خاصة أسواق العمل : ورقة عمل حول مقترحات للحد من اثار الجات ،**الندوة القومية حول العمل النقابي في ظل تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد** ، عمان :منظمة العمل العربية، 25-2010/5/27م.

7. أسماء أبو المجد إبراهيم عابدين : تطوير المدارس الثانوية الفنية الصناعية المتقدمة في مصر في ضوء مؤشرات القيمة المضافة ، **رسالة ماجستير**، كلية التربية،جامعة بنها،2017م .

8. أكرم محمد محمود : التخطيط لتطوير سياسة التعليم الفني كمدخل لتحقيق التنمية البشرية ، **رسالة ماجستير** ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، 2010م .

9. السيد أحمد عبد الغفار : تطوير التدريب العملي بمدارس التعليم الثانوي الفندقي نظام السنوات الثلاثة في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة ، القاهرة: **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية**، 2008م.

10. _____ : تطوير التعليم الفندقي نظام السنوات الخمس كمدخل لتنمية السياحة في مصر ، **رسالة دكتوراة** ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، 2007م .

11. أمل عبد الفتاح شمس: **الفقر والتنمية : بين الأوضاع الداخلية والنظام** ، القاهرة : دار الفكر العربى،2013م.

12. أميرة عبد الحكيم منصور : اتجاهات تطوير التعليم الثانوي الفني بكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في مصر ، **رسالة ماجستير** ، كلية البنات ، جامعة عين شمس، 2017 م.

13. إيمان ذكي أحمد رزق سالم : تطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، **رسالة ماجستير**،كلية البنات ، جامعة عين شمس ، 2017م.

14. إيهاب ابراهيم منجى: التخطيط لتمويل التعليم الثانوي الفني في مصر وانجلترا وأمريكا : دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراة** ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، 2010م.

15. بهيرة شفيق إبراهيم الرباط: **المناهج وتوجهاتها المستقبلية** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث،2015م.

16. جابر فهمى عمران: **منظمة التجارة العالمية نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية** ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2009م.

17. جمال أحمد السيسي : دور المدرسة الثانوية العامة في مواجهة تداعيات العولمة علي الهوية الثقافية، **مجلة كلية التربية** ،جامعة المنصورة ، العدد 75، الجزء الثاني، يناير 2011م.

18. حامد عمار: **عولمة الاصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل** ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية،2010 م .

19. حسين الجبوري : **التخطيط الاستراتيجي في التعليم: تخطيط معاصر في عالم متجدد** ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م.

20. دعاء عوض محمد عطية عبد الفتاح: تصور مقترح للمحاسبية في اتخاذ القرار بمدارس التعليم الفني في محافظة كفر الشيخ، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، 2018م.

21. رانده محمد عبد السلام محمد: معوقات تطبيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في التعليم الثانوي الفني : دراسة ميدانية ، **رسالة دكتوراة**، كلية التربية، جامعة أسيوط ، 2018 م.

22. رئاسة الجمهورية : **دستورمصر 2014م**، مادة (19،22) .

23. _____: **قانون التعليم رقم (139) لسنة 1981م**، مادة (2،4038،36،32،11 ،40،42) .

24. سحر محمد أبو راضي : التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعليم ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة المنوفية ، العدد2، السنة 32، 2017م .

25. سعيد الدقميري : **التعليم الفني وخدماته الطلابية من منظور عالمي** ، دسوق : العلم والايمان للنشر والتوزيع ، 2009م .

26. سعيد عبدالغفار محمد: التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم الثانوي الفني الزراعي بمصر، **رسالة دكتوراة** ، كلية التربية، جامعة طنطا، 2013م .

27. سفيان عصماني ، مسالتة سفيان: نظرة إستشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية ، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييربالجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي ، العدد الثالث ، 2010م.

28. عادل المهدي: **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية** ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م.

29. عادل عبد الجواد الكردوسي : الشركات متعددة الجنسيات ، **مجلة الأمن والحياة** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مج 22،ع 255، 2003م.

30. عادل عبد الحميد السيسي: أدوار القيادات التربوية في ضوء بعض المتغيرات العالمية المعاصرة (دراسة مستقبلية) ، **رسالة دكتوراة** ، كلية التربية ، جامعة بنها، 2014م.

31. عبد الراضي حسن المراغي: **تطبيق نظام الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي**، القاهرة :دار الفكر العربي، 2008م.

32. عبد القادر فتحي لاشين : **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية** ،القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2005م.

33. عبد المطلب عبد الحميد: **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية : من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة** ، الإسكندرية : الدار الجامعية،2010م .

34. عبير محمد علي عبد الخالق : العولمة وأثرها علي الطلب الاستهلاكي في الدولة النامية مع الاشارة الي وجهة النظر الاسلامية ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2007م.

35. عقيل محمود رفاعي: **تطوير التعليم العام وتمويله : دراسات مقارنه،** الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2008م.

36. علي حدادة: تحديث المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات الثورة الرقمية الثانية، اتحاد الغرف العربية ، **دائرة البحوث الاقتصادية،** 2019م.

37. عماد أبو سريع حسن السيد : تصور مقترح لتطوير أداء معلمي التعليم الثانوي الصناعي في ضوء المعايير المهنية المعاصرة ، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية ، جامعة المنوفية ، 2006 م.

38. فاطمة التهامي السيد : مشكلات ربط التعليم الفني الفندقي بسوق العمل دراسة حالة لمدرسة المعاملات التجارية بمحافظة القاهرة ، **رسالة ماجستير،** كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، 2015م .

39. فاطمة زكريا محمد عبدالرازق: سيناريوهات بديلة لتطوير سياسات الجامعات الحكومية المصرية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، **مجلة جمعية الثقافة من أجل التنمية** ، س 19 ، ع 139 ، إبريل 2019م.

40. فايزة عبد الرحمن الفروخ: **التعليم التنظيمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي** ، عمان: دار جليس الزمان، 2010م .

41. فوزي رزق شحاته : التخطيط للبدائل التربوية لتوفير الابنية المدرسية اللازمة لتحقيق الاتاحة للسكان في سن التعليم قبل الجامعي ، القاهرة ، **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية** ، 2015م .

42. كامل السيد عبد الرشيد : تطوير برامج التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة للتأهيل لسوق العمل : رؤية مستقبلية ، **رسالة دكتوراة**، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، 2011م.

43. _____: تصور مقترح لتطوير نظام إعداد معلمي التعليم الصناعي في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة ، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة بنها ،2007م.

44. لمياء محمد أحمد السيد: **العولمة ورساله الجامعة رؤيه مستقبليه**، القاهرة : الدار المصرية البنانيه،2002م.

45. ماجدة عبد الشافي محمد: بعض مشكلات التعليم الثانوي الفني في مصر و مواجهتها في ضوء استراتيجيات إدارة التغيير، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة بنها ، 2011م .

46. مجلس التعليم : **ندوة التعليم والتوجهات التنموية وفرص التوظيف الحالية والمستقبلية في سوق العمل** ، عمان ، 8مايو 2017م .

47. مجلس الوزراء: **وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي (وثيقة التعليم الفني)**، الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، 2011/2010م .

48. محمد إبراهيم محمد الفضل: الإعداد في مجال تكنولوجيا التعليم في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة ، **مجلة جامعة غرب كردفان للعلوم والإنسانيات**، جامعة غرب كردفان، ع 6، يناير 2012م .

49. محمد أنس محمد : التعليم الفني الصناعي وأثره على التنمية : دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر ، **رسالة دكتوراه** ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة،2015م.

50. محمد حسن الحبشي وآخرون : مراكز مصادر التعلم والتدريب والمشروعات الانتاجية والخدمية كمدخل لتطوير مناهج التعليم الفني في مصر (دراسة استطلاعية ميدانية) ،القاهرة : **المركز القومي للبحوث التربوية** ، 2011م .

51. محمد حسنين العجمي : **اقتصاديات التعليم :آليات ترشيد الإنفاق التعليمي ومصادر تمويله** ، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2007م.

52. محمد ذكي عويس: **الإتجاهات العالمية لتطوير التعليم العالي : رؤية عربية**،القاهر :المكتبة الأكاديمية ، 2007م.

53. محمد محمد رجب مصطفي: التخطيط لتطوير المدرسة الثانوية الصناعية المصرية في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية، جامعة طنطا، 2014م .

54. محمد يوسف يوسف جاد: متطلبات تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر علي ضوء استراتيجية التعليم الفني (2012-2017م) ، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، 2016م.

55. نبيل سعد خليل : **التربية الدولية : أصولها وتطبيقاتها** ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2013م.

56. هاني البطش: وظائف المستقبل وواقع التعليم المدرسي والجامعي الحالي، مؤسسة الملك حسين، **بحث مقدم إلي المؤتمر الاقليمي الثالث للتميز في التعليم، مركز اليوبيل للتميز التربوي**، 3- 8أغسطس 2019م .

57. الهلالي الشربيني الهلالي: الثورة الصناعية الرابعة والتعليم الذكي ، **المجلة الدولية للتعليم بالإنترنت**، المجلد الأول، ديسمبر 2019م .

58. _____: **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2030/2014م** .

59. _____: **القرار الوزاري رقم (215) بتاريخ 5/5/ 2014م** بشأن نظام الدراسة والضوابط الخاصة بتقدم الطلاب بالصفوف الثلاث بالمدارس الفنية التجارية والفندقية (نظام ثلاث وخمس سنوات) للعام الدراسى 2014-2015م.

60. _____: **القرار الوزاري رقم (33) لعام 2013م** بشأن: نظام توحيد مناهج الصفوف الأولى بالمدارس الفنية الصناعية المتقدمة نظام السنوات الخمس مع مناهج المدارس الصناعية نظام السنوات الثلاث للعام الدراسي 2013م ، مادة (1) .

61. _____: **القرار الوزاري رقم (455) لسنة 1999م** بشأن تقييم وضوابط امتحانات النقل والدبلوم لطلاب المدارس الثانوي الفنية الزراعية، مادة (1) ، بند رقم (1).

62. _____: **القرار الوزاري رقم (484) لسنة 1999م** بشأن تقييم وضوابط امتحانات النقل والدبلوم لطلاب المدارس الثانوي الفنية الصناعية،مادة (1) .

63. _____ : **القرار الوزاري رقم(215) لعام 2014م** بشأن: نظام الدراسة والضوابط الخاصة بتقدم الطلاب بالصفوف الثلاث بالمدارس الفنية التجارية والفندقية (نظام ثلاث وخمس سنوات) للعام الدراسي 2015/2014م ، مادة (1) .

64. _____: **القرار الوزاري رقم(40) لعام 2015م** بشأن: توحيد نظام الدراسة والضوابط بتقدم الطلاب بالصفوف الأولي بالمدارس الفنية الزراعية (نظام السنوات الثلاث) والمدرسة الفنية المتقدمة (نظام السنوات الخمس) للعام الدراسي 2015/2014م ، مادة(1).

65. وزارة التعليم والعالي والبحث العلمي : **استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء خطة التنمية المستدامة مصر** 2030م.

66. ولاء محمود عبد الله محمود: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، **مجلة التربية**، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (181) ، يناير 2019 م.

Prisecaru, P. Challenges of the Fourth Industrial Revolution. .67 Knowledge, **Horizons. Knowledge Horizons – Economics**, 2016, Volume 8, No. 1.

Mahmoud,k. The Development of the Egyptian Technical .68 Secondary Education Considering Some Contemporary Global Trends: An Analytical Study, European **Journal of Social Science Education and Research**, September 2018 Vol 5 No 3.

Menand, H. Globalization And Education: 21st Century .69 Instructional Practices For Urban Teachers, **A dissertation submitted to the faculty of the University of North Carolina at Charlotte in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Curriculum and Instruction** , Charlotte, 2013.

Misra, S. Implications of Globalization on Education, **Journal** .70 **for Multidimensional Education**, Iasi, Romania, Vol-4, No-2, Aug 2012.

Kozovska , K .**et al**.**Educational Accountability and the** .71 **Global Knowledge Society – What Can We Learn from the EU Experience?,rome**,Italian national institute for educational evaluation , 2009.

Singh, N.Multinational Corporations and Their Impact on .72 Educational Policies of a State A Case Study of India, **Journal of Asian and African Studies**, Los Angeles, London, New Delhi, Singapore and .Washington DC) Vol 44(5) , 2009